

فيما تنطلق جولة جديدة في جنيف لتطبيق معاهدة تجارة الأسلحة

أسلحة الغرب بأيدي المجرمين السعوديين لقتل أطفال اليمن



تبدأ اليوم الاثنين في جنيف جولة جديدة من المحادثات بين الدول المختلفة وفي اجتماع استثنائي لأطراف معاهدة تجارة الأسلحة، حيث ستناقش الجولة تطبيق المعاهدة أمام التداعيات الخطيرة والانتهاكات المروعة لهذه المعاهدة، وتشكيل أمانة المعاهدة بشكل رسمي.

وبهذا الخصوص طالب ائتلاف من أجل مكافحة الأسلحة الدول الاطراف بأن تدرج ضمن نقاشاتها الأوضاع الخطرة في اليمن والتعمد بوقف فوري لجميع شحنات الأسلحة المتوجهة إلى السعودية وحلفائها..

هذا ونشرت منظمة العفو الدولية "أمستي"، الجمعة 26 فبراير 2016م، تقريراً لها عن مبيعات الدول للأسلحة تقدر بمليارات للسعودية التي تستخدمها في الهجوم على المدنيين في اليمن، مطالبة إياها بالتخلي عن نفاقها وقف بيع تلك الأسلحة.

وأهاب ناشطون بحكومات الدول المشاركة ضرورة التخلي عن نفاقها والتوقف عن بيع أسلحة تُقدر قيمتها بمليارات الدولارات للسعودية التي تستخدمها في الهجوم على المدنيين في اليمن. وفي تقرير جديد، أورد "الائتلاف من أجل مكافحة الأسلحة"، أن كلا من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والجزيرة والاسود وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة وأمريكا قد أعلنت عن إصدار رخص تصدير ومبيعات أسلحة إلى السعودية بقيمة إجمالية تتجاوز 25 مليار دولار أمريكي خلال عام 2015م تضمنت طائرات بلا طيار وقنابل وطوربيدات وصواريخ موجهة وغير موجهة. وبهذا الخصوص اتخذ قرار البرلمان الأوروبي بغرض حظر على توريد الأسلحة للسعودية وإدانة الحصار وقتل المدنيين في اليمن..

وقال التقرير: إن "هذه هي تشكيلة الأسلحة التي تستخدمها السعودية وحلفائها من الدول حالياً في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبل ولربما ارتكاب جرائم حرب أثناء شن هجماتها البرية والجوية في اليمن".

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول المصدرة للسلاح التي يوردها في التقرير هي من الدول الاطراف في معاهدة تجارة الأسلحة أو من الدول الموقعة عليها، مع أنها معاهدة تهدف إلى "تقليص حجم المعاناة البشرية" من خلال وضع قواعد عالمية جديدة تنظم تجارة الأسلحة وتحظر نقلها إذا كان من المحتمل أن تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب أو إذا رجحت مخاطر باحتمال استخدامها في ارتكاب مخالفات لأحكام القانون الدولي.

ووفق التقرير فإن الباحثة في الشؤون اليمنية نوال المحففي التي شهدت تبعات الضربات الجوية الأخيرة في اليمن سوف تحضر اجتماع دول معاهدة تجارة الأسلحة، وعلقت المحففي قائلة: "تقوم هذه الدول بتسليح ومساعدة المشاركين في حملة يتعرض المدنيون فيها للقصف والقتل والتجويع. وأضافت: "لقد شهدت الواقع الذي يتحتم على اليمنيين معاشته، فهم مضطرون لمشاهدة جثث القتلى وهي تنتشل من بين الأنقاض في صنعاء، أو رؤية الأشلاء البشرية مبتعرة في أرجاء معمل تنقية المياه تعرض لضربة جوية في حجة، أو حضور حفل زفاف سرعان ما تحول إلى جنازة". وقالت: «يحتاج اليمن إلى تسوية سلمية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.. وسكانه بحاجة للحصول على المساعدات الإنسانية وليس المزيد من القنابل، ولكن تقوم هذه البلدان بتصعيد الحرب ومساعدة نظام قاس يدرك تماماً أنه يقوم بقصف المدنيين، وهذا هو سلوك إجرامي بكل معنى الكلمة، وتجب مساءلة هذه الحكومات ومحاسبتها».

وقالت مديرة الائتلاف من أجل مكافحة الأسلحة، آنا ماك دونالد: «قادت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا ركب الدول التي سعت إلى إقرار معاهدة تجارة الأسلحة وها هما الآن تنتصران عن الالتزامات التي تعهدتا بها بشأن التقليص من حجم المعاناة البشرية من خلال قيامهما بتزويد العربية السعودية ببعض أكثر الأسلحة فتكاً في العالم.. إنه لأمر مثير فعلاً».

وأكدت توافر أدلة "لا يمكن دحضها تظهر أن تلك الأسلحة تُستخدم في استهداف المناطق السكنية والإعيان المدنية"... وقتل أو أصيب نحو 35 ألف شخص في غضون أقل من عام واحد من عمر النزاع، وثمة أكثر من 2,5 مليون نازح فقدوا منازلهم.. "لقد طُفح الكيل".

وقالت: "بتعيين على المشاركين في اجتماع جنيف عدم التلؤك وإضاعة الوقت بينما يحترق اليمن بنيران النزاع، ويجب على الحكومات أن تنصّب لهدم الخرق الحاصل لأحكام معاهدة تجارة الأسلحة".

وتبعين على الدول التي تزود السعودية بالأسلحة أن تتوقف عن جني الأرباح على حساب معاناة العائلات اليمنية وعليها أن تشرع بتطبيق معايير صارمة نصت عليها معاهدة تجارة الأسلحة بشأن جميع عمليات نقل الأسلحة مستقبلاً".

وتكلفت الدول الاطراف بالمعاهدة بتزويد ما قيمته 4,9 مليار دولار من هذا السلاح ولكن من المرجح أن يكون الرقم الدقيق أكبر من ذلك بكثير.

ولم تقم الكثير من الدول بالإبلاغ بشكل كامل عن جميع الرخص التي أصدرتها لنقل الأسلحة خلال عامي 2014 و2015م، ولكن قامت الدول التالية بالإبلاغ عما يلي:

أصدرت المملكة المتحدة خلال الفترة من 1 يناير إلى 30 سبتمبر 2015م ما مجموعه 152

العفو الدولية: الدول «المنافقة» تباع أسلحة للسعودية بمليارات لتستخدمها ضد المدنيين

إتمام الصفقة أو نقل الشحنة. وقال مدير برنامج حقوق الإنسان ومكافحة الأسلحة في منظمة العفو الدولية، برايان وود: "تلقت الحكومات التي توافق على تصدير الأسلحة للسعودية التي يمكن استخدامها في اليمن الكثير من التقارير المفصلة والموثوقة من لدن الأمم المتحدة وغيرها من الجهات والهيئات المرموقة خلال الأشهر الأخيرة، وأشارت التقارير إلى وجود نمط مروع من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات المملكة العربية السعودية وحلفائها في مختلف أنحاء اليمن. "وفي ضوء المعاناة الرهيبة التي يعيشها المدنيون وتصاعد أعداد القتلى بينهم، تقاعست تلك الحكومات عن سن تدابير مقننة من شأنها أن تمنع وقوع المزيد من الانتهاكات، ولم تقم بإجراء تحقيقات مستقلة ومحيدة أو جلب الجناة للمثول أمام القضاء، ولم تتورع مع ذلك عن الاستمرار في عملها كالمعتاد بل وتسريع وتكثيف النشاط الخاص بعمليات نقل الأسلحة في بعض الحالات، وفي هذا خرق واضح للقواعد الذهبية الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة. وناشدت المنظمة جميع الدول أن توقف فوراً جميع عمليات نقل الأسلحة والمساندة العسكرية إلى السعودية وشركائها في التحالف إذا كانت تلجح لاستخدامها في ارتكاب المزيد من الخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن.

رخصة لتصدير معدات عسكرية إلى السعودية تصل قيمتها إلى 4,16 مليار دولار أمريكي، وتضمنت سبع رخص لتصدير أسلحة وذخائر بقيمة مليار جنيه استرليني شملت قنابل وقذائف وطوربيدات وصواريخ موجهة وغير موجهة.

ومنحت إسبانيا تصاريح خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2015م بإصدار ثمان رخص لتصدير أنظمة مكافحة الحرائق في الطائرات وقنابل وطوربيدات وصواريخ موجهة وغير موجهة إلى السعودية تصل قيمتها إلى 28,9 مليون دولار أمريكي (أو ما يعادل 27 مليون يورو).

وقامت إيطاليا خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2015م بتصدير أسلحة وذخائر وقطع غيار إلى السعودية بقيمة 39,7 مليون دولار أمريكي.

وتنص معاهدة تجارة الأسلحة على وجوب تقييم جميع صفقات السلاح استناداً إلى معايير صارمة بما في ذلك تقييم مخاطر استخدامها في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو جرائم حرب، أو احتمال تحويلها عن استخداماتها الأصلية بحيث تُستخدم في ارتكاب أعمال إرهابية وغير ذلك من الأعمال الإجرامية.

وتشتتر المعاهدة على الدول التي تنقل شحنات السلاح أن تتوافر لديها معلومات معقولة بما يكفي لتكوين معرفة مسبقة بأن الأسلحة سوف تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب، أو بوجود مخاطر جوهريه باحتمال أن يشكل تصديرها خرقاً لأي من تلك المعايير المرعية، ما يفرض حينها وقف

البرلمان الأوروبي يدعو لحظر بيع الأسلحة للسعودية

بيد الأسلحة، والتصويت غير ملزم من الناحية القانونية لكن أعضاء البرلمان الأوروبي يأملون أن يمثل ضغطاً على الاتحاد للتحرك. وتقول الأمم المتحدة: إن نحو ستة آلاف شخص قُتلوا على نحو متزايد من قبل المقاتلين اليمنيين ووحدات من الجيش اليمني. ويقول عبد الله الناصر، مسؤول تروبي في نجران (41 عاماً). إن "الهجمات اليمنية تأتي فجأة، ولا تستطيع أن تفعل أي شيء لها".

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية تقريراً ميدانياً، كتبه مراسلها "ميو ناييلور"، من نجران جنوب المملكة، يصف الهجمات اليمنية على المملكة بالقاتلة. وقال التقرير، إن الآلاف من القوات السعودية تم نشرها على طول التلال جنوب المملكة، تكافح لصد الهجمات عبر الحدود من جانب المقاتلين اليمنيين الذين يطلقون الصواريخ بكثافة وينفذون عمليات برية قاتلة. وكشفت الصحيفة، أن المقاتلين اليمنيين قتلوا وأسروا المئات من الجنود السعوديين في الصراع الذي يعد التحدي الأكبر للسعودية على أراضيها منذ سنوات. وأشارت الصحيفة، أن هذه الهجمات من قبل المقاتلين اليمنيين على

معهد استوكهولم: السعودية تتقدم إلى المرتبة الثانية في مشتريات الأسلحة

يرتكبها العدوان العسكري على اليمن وتسببه في قتل آلاف المدنيين. وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، طالب كل الدول بما فيها بريطانيا بتذكّر واجبها في وقف تدفق الأسلحة على القوات التي تقودها السعودية، وذلك عقب صدور تقرير عن الأمم المتحدة أشار إلى تورط السعودية في انتهاكات للقانون الإنساني في اليمن.

وأكد معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام تقدّم النظام السعودي إلى المرتبة الثانية في حجم مشتريات الأسلحة على مستوى العالم في ضوء العدوان الغاشم الذي يشهه على اليمن منذ نحو عام.

وكشفت المعهد - في تقرير حديث - أن النظام السعودي يستحوذ على ما نسبته سبعة بالمائة من حصة الواردات العالمية للأسلحة، فيما تحتل الإمارات المرتبة الرابعة عالمياً

مؤسسة دراسات أمريكية: دعم واشنطن لجرائم الرياض يُعتبر كارثة

اعلاناتها الرسمية وتكرر ذلك في وسائل اعلامها، وان السعوديين والدول الخليجية يتذرعون بموضوع التدخل الإيراني ليبرروا حريتهم في اليمن، في وقت يعزز تنظيم القاعدة وجوده في اليمن والمناطق المحيطة به.

واضافت "مؤسسة الدراسات الأمريكية": ان دعم امريكا للنظام السعودي قد استمر رغم العدوان السعودي والكارثة الإنسانية، فأمرىكا تزود السعودية بالمعلومات الاستخباراتية وتساهم في الحصار البحري المفروض على اليمن..

واضاف تقرير المؤسسة الأمريكية: ان اليمن احدي أفقر دول العالم، في وقت تعتبر السعودية والدول الخليجية من اغنى البلدان في العالم لكن هذه الدول وامريكا يدمرمون اليمن الذي كان يمكن ان يكون معقلاً للديمقراطية في الشرق الأوسط، وان امريكا قضت على ديمقراطية محتملة كرمي لعيون النظام السعودي المستبد والشمولي.

وختم التقرير: ان امريكا اختارت الإنظمة الفاسدة في منطقة الشرق الأوسط بسبب النفط وبسبب مصالحها وتحالفت مع الدكتاتوريين، وان امريكا تتحمل مسؤولية اخلاقية لانها سهلت عمليات الإبادة المحتملة في اليمن.



حكام السعودية وانفلات الامور من يد هؤلاء الحكام واحتمال انتفاضة الشعب السعودي، كما يريد هؤلاء الحكام اعادة اليمن الى بيت الطاعة السعودي.

إن السعوديين يدعون بأنهم دخلوا حرباً في اليمن تدار بالنياية عن إيران لكن الحقائق لا تثبت ذلك ورغم ذلك تقوم امريكا للأسف بدعم الكاذب السعودية في

امريكا قررت مؤخراً بيع اسلحة بقيمة 1,3 مليار دولار للسعودية من بينها صواريخ جو أرض، وقد باعت امريكا للسعودية بين عامي 2010 و2014م أسلحة بتسعين مليار دولار بينما قنابل عنقودية محرمة دولياً.

ويضيف التقرير: ان القلق السعودي من اليمن يكمن في احتمال قيام حركة انصار الله وحلفائها بزعة أمن

رفضت مؤسسة الدراسات السياسية في امريكا ادعاءات السعودية وبعض الدول الخليجية بأنها تحارب المد الإيراني في اليمن واعتبرت دعم واشنطن للرياض "كارثة إنسانية".

وانتقدت هذه المؤسسة الامريكية بشدة الدعم الامريكي الشامل للسعودية وحذرت من عمليات ابادة محتملة في اليمن.. وقالت: "ان امريكا تستمر في تزويد السعودية بالاسلحة من اجل العدوان واستمراره، في وقت يواجه ملايين اليمنيين خطر المجاعة الشديدة.

واضاف تقرير المؤسسة: ان السعوديين ورغم عدمهم بتشكيل لجنة للتحقيق في مقتل المدنيين في غاراتهم الجوية على اليمن، يستمرّون في استهداف المراكز المدنية ويتسببون بعمليات قتل بأعداد هائلة ودمار واسع.

وتابع التقرير: ان العدوان على اليمن تسبب بتشييد 2,3 مليون شخص ومقتل 5700 يمني لجهنم من المدنيين وان ثلثي القتلى قضاوا في الغارات السعودية. وان 82% من الشعب اليمني بحاجة الى المساعدات بما فيها المساعدات الطبية.

ويجب ان نضيف الى محنة ومعاناة الشعب اليمني ان